ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

موقف الأردن
من مشروع أيزنهاور ١٩٥٧

د. فيصل خليل الغويين
محاضر "سابق" الجامعة الأردنية
مشرف تربوي – وزارة التربية والتعليم
مادبا – المملكة الأردنية الهاشمية

مُلَخّصْ

يتناول هذا البحث موقف الأردن من مشروع الرئيس الأمريكي أيزنهاور (Eisenhower) والذي طرحه في بداية سنة ١٩٥٧، وقد كان لهذا المشروع أثر معتبر في إحداث خلافات كبيرة داخل الأردن، فقد كان موقف الملك حسين ميالاً للأخذ بهذا المبدأ، وكان الأردن أول دولة يطبق فيها هذا المشروع، إلا أن حكومة سليمان النابلسي وأعضاء الحزب الوطني الاشتراكي في الحكومة والبرلمان، بالإضافة إلى أحزاب المعارضة قد عارضوا هذا المشروع، بالإضافة لمعارضة كبار ضباط الجيش والفعاليات الشعبية. ودفع الخلاف حول المشروع الأمريكي إلى تأزم العلاقة بين الملك والحكومة، الأمر الذي دفع الملك إلى إقالة الحكومة، ومن ثَمَّ الدخول في أزمة سياسية انتهت بفرض الأحكام العرفية وحل الأحزاب، مما أدى إلى توتر العلاقات مع الدول العربية خاصةً سوريا ومصر اللتان كانتا ضد قبول الأردن مشروع أيزنهاور، وكان ذلك بداية التعاون الوثيق بين الأردن والولايات المتحدة.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	٢٤	يناير	٢٠١٥
تاريخ قبول النشر:	٣٠	مايو	٢٠١٥

كلمات مفتاحية:
تاريخ الأردن الحديث، مشروع أيزنهاور، سليمان النابلسي، الحزب الوطني الاشتراكي، مجلس النواب الأردني

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0041868

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
فيصل خليل الغويين. "موقف الأردن من مشروع أيزنهاور ١٩٥٧".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد السادس والثلاثون: يونيو ٢٠١٧. ص٢٢ – ٢٩.

مُقَدِّمَةٌ

بعد إخفاق محاولة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضرب مصر في سنة ١٩٥٦ والقضاء على سياسة عدم الانحياز التي كان يتبناها عبد الناصر، تحركت الولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم النفوذ الغربي في المنطقة العربية. وقد أثبتت حملة السويس أن دول الاستعمار التقليدي (بريطانيا وفرنسا) لم تعودا الدولتان اللتان عرفهما العالم حتى ذلك الوقت، بحيث يمكنهما إملاء إرادتهما سواء باللجوء إلى القوة المسلحة أو بالتهديد باستعمالها، أو بتصدر موائد المؤتمرات الدولية، كما أثبتت حملة السويس أن زعامتهما للعالم الغربي قد أفلتت منهما بعد أن خرجت الولايات المتحدة من عزلتها، واتبعت سياسة عالمية ايجابية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.[١]

وكانت الولايات المتحدة قد لعبت دورًا بارزًا في الأمم المتحدة لصالح العرب خلال العدوان الثلاثي على مصر، وأعلن الرئيس الأمريكي أيزنهاور أن التدخل الأنجلو-فرنسي يعتبر شرخًا في الجبهة الأطلسية، وضربة قاصمة لمبادئ الولايات المتحدة، وتمردًا على زعامة واشنطن للعالم الغربي، والحقيقة أن اهتمام الرئيس أيزنهاور كان منصبًا على مستقبل الصداقة العربية الأمريكية، وعلى مصالح الولايات المتحدة البترولية والاستراتيجية في الوطن العربي.[٢] قادت الولايات المتحدة عملية مراجعة شاملة لسياستها في وقت رأت فيه أن هناك خطرًا مزدوجًا يواجه الغرب: الأول: التهديد الذي يمثله تزايد نفوذ عبد الناصر، وتفسيره الخاص لنوع القومية العربية التي يدعو إليها والتي وضحت معاداتها للغرب، ومحاولته فرض زعامته العربية مستعينًا بذلك باستغلال تناقضات السياسة الدولية والإقليمية.

الثاني: ازدياد النفوذ السوفياتي وخاصةً بعد موقف موسكو خلال حرب السويس، وهو الموقف الذي أثّر إلى حد كبير في الشارع العربي والجماهير العربية التي اعتبرته المسؤول الأول عن فشل العدوان.[٣]

وفي أوائل سنة ١٩٥٧ صرّح أيزنهاور إلى بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي بقوله: "إن الفراغ الراهن في الشرق الأوسط يجب أن تملؤه الولايات المتحدة قبل أن تملؤه روسيا.[٤] وقد تضمن مشروع أيزنهاور ثلاث طرائق لملء الفراغ في المنطقة وهي:

(١) استخدام القوات المسلحة الأمريكية لحماية السلام والاستقلال السياسي للدول التي تطلب مثل هذه المساعدات ضمن العدوان المسلح من أية دولة تواجه الشيوعية الدولية.

(٢) تقدم الولايات المتحدة الأمريكية معونات عسكرية لأية دولة ترغب في مثل هذه المساعدة.

(٣) تقوم الولايات المتحدة بتقديم المعونة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط من أجل تنمية اقتصادياتها.[٥]

وافق الكونجرس الأمريكي على مشروع القرار في (٩ آذار ١٩٥٧)، واتخذ أيزنهاور بعد ذلك خطوتين هما:

الخطوة الأولى: دعا عددًا من أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة إلى لقائه في واشنطن مثل الملك سعود ملك السعودية، والأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق.[٦]

الخطوة الثانية: أرسل أيزنهاور مبعوثه الخاص ريتشارد جيمس (B.Richards .James) على رأس وفد أمريكي إلى دول الشرق الأوسط لتوضيح المشروع الأمريكي الجديد.[٧]

انقسمت دول الشرق الأوسط حول هذا المشروع، فدعت بعضها إلى التصدي له ومحاربته مثل مصر وسوريا، فيما أعلنت دول أخرى وخاصةً العراق وإيران وتركيا وباكستان وليبيا ولبنان تأييدها لهذا المشروع، وكانت هذه الدول باستثناء ليبيا ولبنان أعضاء في حلف بغداد، في حين تحفظت عليه السعودية واليمن والسودان.[٨] شكل مبدأ أيزنهاور بداية جديدة لإعادة خلط التوجهات السياسية في المنطقة العربية، ومن ثَمَّ فرز تحالفات جديدة بناءً على الموقف من المبدأ. وقد أخذت السياسة الأردنية بعد إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية في ١٣ آذار ١٩٥٧ تتراجع عن التعاون مع المحور المصري؛ لان الحكومة الأردنية ورغم تحررها من التبعية البريطانية فإنها لم تستطع الخروج من المصاعب الاقتصادية والمالية التي كانت تواجهها، والتي عجزت اتفاقية التضامن العربي عن حلها، مما حدا بالملك حسين إلى البحث عن حلفاء جدد وموارد اقتصادية جديدة.[٩]

١- موقف الملك حسين من مشروع أيزنهاور

أعلن الملك حسين في لقاء له مع السفير الأمريكي ليستر مالوري (Lesttor Mallory) في السابع من كانون الثاني ١٩٥٧ عن تأييده المبدئي لمبدأ أيزنهاور مؤكدا ترحيب العرب بأي مساعدة لدعم اقتصادهم، وبناء قوتهم العسكرية لضمان سيادتهم، شريطة خلو ذلك من أي هدف يتعارض مع سيادتهم.[١٠] وقد اغضب هذا الإعلان العديد من جهات المعارضة الأردنية فرفع النائبان يعقوب زيادين وفائق وراد برقية إلى الملك حسين باسم الجبهة الوطنية، حذراه فيها من إحلال الاستعمار الأمريكي محل النفوذ البريطاني – الفرنسي، وأكدا أن المستعمرين الأمريكيين مهما هددوا بقوتهم فإنهم لن يقفوا في وجه القومية العربية الناهضة المؤيدة من شعوب آسيا وإفريقيا، وأن أي عدوان تتعرض له البلدان العربية سيلقى المصير الأسود الذي مني به العدوان الانجليزي – الفرنسي – الإسرائيلي على الشقيقة الكبرى مصر.[١١]

وفي العاشر من كانون الثاني رد الملك حسين على البرقية، وأعلن أن الأردن كدولة تقبل بكل مساعدة غير مشروطة، وأكد أن الخطر الحقيقي في الأيديولوجيات المادية .[١٢]

ويبدو أن الملك حسين قد تراجع عن موقفه، وسعى إلى قبول مبدأ أيزنهاور يدفعه إلى ذلك مجموعة من العوامل:-

١-حاجته إلى مظلة الصداقة الأمريكية التي يستطيع العمل من خلالها، وإيجاد مصدر تمويل بديل عن المصدر البريطاني، وخاصة بعد إلغاء المعاهدة الأردنية -البريطانية في آذار عام ١٩٥٧.

٢-شكوكه في حقيقة التزام الدول العربية بما يترتب عليها من أقساط المعونة، والتي وافقت على منحها للأردن في كانون الثاني ١٩٥٧ عوضًا عن المعونة البريطانية.

٣-محاولة الدول العربية استخدام المعونة المالية للضغط على الملك حسين لانتهاج سياسة موالية لسياسة هذه الدول وخاصةً مصر بعكس رغبة الملك حسين.

٤- اعتقاد الملك حسين بفائدة مشروع أيزنهاور للأمة العربية وضرورة مقاومة المد الشيوعي، لذلك أقال حكومة سليمان النابلسي في نيسان ١٩٥٧، وعلي أبو نوار رئيس أركان الجيش الأردني المؤيدان لمصر والمعارضان لمشروع أيزنهاور، وذلك بعد أن أعلن رئيس الوزراء رغبته في إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي.[١٣] وكان الملك حسين قد وجه رسالة إلى سليمان النابلسي رئيس الوزراء في ٢ شباط ١٩٥٧ حذره فيها من التسلل الشيوعي طالبا منه اتخاذ خطوات فعالة لمواجهة هذا التسلل.[١٤] وفي ٦ شباط ١٩٥٧ قامت الشرطة بجمع المنشورات والكتب الشيوعية، ومنعت عرض الأفلام السينمائية السوفياتية.[١٥]

وفي اجتماع مجلس الوزراء الذي عُقد في ١٥ شباط ١٩٥٧ أصدر الملك حسين تعليمات تقضي بأن لا تهاجم الصحافة مشروع أيزنهاور.[١٦] ويمكن القول أن التقارب الأمريكي- الأردني جاء كرد

فعل على التقارب السوفياتي مع مصر وسوريا اللتان كانتا تتعاطفان مع المعارضة الداخلية في الأردن، إضافة إلى ذلك لعبت معتقدات الملك حسين وقناعاته الشخصية خلال هذه الفترة دورًا مؤثرًا في عدم التقارب مع الدول العربية التي كانت تؤيد سياسة مصر مثل سوريا، ذلك أنه كان يرى في العلاقات السوفيتية المصرية خطرًا يهدد الأمة العربية بأسرها والأردن من ضمنها حيث يقول "لا استطيع أن أكون إلا معارضًا للشيوعية فهي تنكر الدين، وهي إذا تنكر المبادئ التي تقوم عليها الأمة العربية".[١٧]

٢-موقف حكومة سليمان النابلسي من مشروع أيزنهاور

جاء موقف الحكومة الأردنية مخالفًا لموقف الملك حسين؛ إذ رفضت حكومته قبول مبدأ أيزنهاور. ففي أول رد عاجل للحكومة تجاه المبدأ، أكد البيان الحكومي الذي عرضه عبد الله الريماوي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، على ما يلي:

- رفض "نظرية الفراغ" رفضًا قاطعًا، إذ لا يعني زوال النفوذ الأنجلو-فرنسي أن هناك فراغًا في المنطقة على الدول الأخرى ذات النفوذ أن تملاه.
- إن الوطن العربي يعتمد على نفسه في الدفاع عن أمنه.
- إيمان الحكومة بالحياد الايجابي ومقاومة الاستعمار والتكتلات الأجنبية.
- إن حفظ السلام مناط بالأمم المتحدة.
- إن الحكومة لن تقبل أي دعم اقتصادي ينطوي على أهداف سياسية.[١٨]

وعلى الرغم من موقفها الرافض لمبدأ أيزنهاور اضطرت حكومة النابلسي- وبضغط من الملك الحسين – إلى التقدم بطلب إلى الحكومة الأمريكية في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٧، طالبت فيه برفع سقف المساعدات المالية الأمريكية إلى الأردن بموجب مشروع النقطة الرابعة [١٩] للعام ١٩٥٧ إلى ثلاثين مليون دينار بدلاً من ثمانية ملايين، ويعادل هذا المبلغ المعونة المالية التي كانت تدفعها بريطانيا سنويًا للأردن، والتي توشك أن تتوقف نتيجة إنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية، وقد اعتبرت الحكومة الأمريكية الطلب الأردني هذا إشارة واضحة للخط الجديد للحكومة الأردنية القائم على التخلي عن الارتباط الأردني التاريخي ببريطانيا.[٢٠]

وفي ٢٦ شباط ١٩٥٧ رحبت حكومة النابلسي بقبول المعونة الاقتصادية التي نص عليها مبدأ أيزنهاور، وان كانت اشترطت على ألا يترافق ذلك مع أي هدف سياسي يمس سيادة الأردن الوطنية. [٢١] وكان النابلسي قد هاجم – في اليوم السابق لترحيبه بالمعونة- مبدأ أيزنهاور بقوله :"إننا لا نؤمن بوجود الفراغ الذي تركته بعض الدول الغربية، ونحن نؤمن بان الدفاع عن الوطن العربي يجب أن ينبع من صميم الأمة العربية نفسها" [٢٢] ومع تصاعد حدة الخلاف بين الملك حسين وحكومته أرسل الرئيس الأمريكي أيزنهاور مبعوثه الخاص المستمر ريتشارد (Mr.rechards) عضو الكونغرس الأمريكي السابق على رأس وفد أمريكي إلى دول الشرق الأوسط لتوضيح ما جاء في المشروع الأمريكي، إلا أن النابلسي – وتحت ضغط من الملك- اضطر إلى أن يعلن في ٢٦ اذار١٩٥٧ بأن "حكومته لا تمانع في استقبال ريتشارد، ولا تجد حرجًا في الإصغاء إلى أي كان في عرض وجهة نظره ما دامت مواقفنا وآمالنا واضحة وصريحة" وأضاف "سنستمر في رفض نظرية الفراغ في وطننا العربي، وإننا نرى أنه لا حق لأية دولة في فرض نفسها حامية أو ناطقة بلسان غيرها من الدول".[٢٣]

وفي خطاب له في نابلس يوم ٦ نيسان ١٩٥٧ قال النابلسي: "إذا طلب منا ريتشارد التوقيع على بيان بأننا اتفقنا على محاربة الشيوعية، على أن يدفع لنا مائة مليون دينار فسأقول له لا، لأنني إذا أردت الحرب فسأحارب بحسابي وليس بحسابه، ولن أكون مأجورًا لأحد".[٢٤] أغضبت تصريحات النابلسي هذه المبعوث الأمريكي ريتشارد، واعتبرها دلالة واضحة على عدم رغبة الحكومة الأردنية في الدخول في مفاوضات حول مبدأ أيزنهاور، وامتنعت الحكومة الأمريكية عن تقديم مساعدات اقتصادية للأردن.[٢٥] وقد علق وزير الخارجية الأمريكية دالاس على ذلك بقوله إن ريتشارد لن يذهب إلى دولة غير مرحب فيه بها، وحكومة الأردن تبدو في خطر وشيك من أن تقع تحت التأثير المباشر للقاهرة أو موسكو، وبأنه لا يريد أن يرى الأردن يقع تحت سيطرة دولة أخرى أبدت رغبتها في العمل خلافًا لما يعتبره أفضل نفعًا لبلده، مبديًا دعمه للملك حسين في موقفه هذا.[٢٦]

٣-موقف الأحزاب السياسية من مشروع أيزنهاور

١/٣- الحزب الوطني الاشتراكي: عارض الحزب الوطني الاشتراكي السياسة الأمريكية في الأردن ومشروع أيزنهاور، وذلك من خلال أعضاءه في مجلس النواب وأعضاء الحكومة وخاصةً رئيس الوزراء سليمان النابلسي، وطالب الحزب بالتخلص من الضغط الاقتصادي وأعمال التجسس والتخريب والتآمر التي يقوم بها خبراء وموظفو مشروع النقطة الرابعة؛ فطالب النابلسي الحكومة الأمريكية بتعديل الاتفاقية المعقودة عام ١٩٥٢، واشترط إلغاء الدوائر التعاونية التي يشرف عليها الأمريكيون، وإلحاق مشروعات النقطة الرابعة بجميع المشروعات الأخرى بالوزارات، وإدماج أموال النقطة الرابعة في ميزانية الحكومة، على أن يكون استخدام الخبراء الأمريكيين طبقا لرغبة الحكومة الأردنية، وأن لا تكون لها أية سلطات إدارية.[٢٧]

وعندما أعلن عن مشروع أيزنهاور وصف الحزب الوطني الاشتراكي المشروع بأنه وضع بحجة الدفاع عن البلاد العربية ضد الخطر الشيوعي الذي قد يقوم به الاتحاد السوفياتي، وعلى الرغم من الأسباب التي تذرع بها أيزنهاور لطرح مشروعه، إلا أن الحزب

الوطني الاشتراكي شكك بان يكون ذلك الخطر قادمًا من الاتحاد السوفياتي، وان سياسة السوفييت لا تدل على ما أورده أيزنهاور في مشروعه، واستبعد الحزب أن يقوم الاتحاد السوفيتي بالهجوم على البلدان العربية.[٢٨]

وعلى هذا فقد رفض الحزب الوطني أن يستبدل الأردن النفوذ البريطاني بنفوذ أو قوة أجنبية جديدة، ورحب الحزب على لسان أمينه العام سليمان النابلسي بان تقدم الولايات المتحدة مساعدات غير مشروطة للأردن.[٢٩] كما أعلن بعض أعضاء الحزب مثل شفيق ارشيدات عن رفضهم مشروع أيزنهاور رفضًا باتًا مؤكدين على أن جميع الهيئات الوطنية مجمعة ومتفقة على السير في الطريق القومي التحرري، ومتمسكة بسياسة الحياد الإيجابي، ومحاربة الاستعمار بجميع مؤامراته وأحلافه.[٣٠] واعتبر الحزب أن حلف بغداد ومشروع ايزنهاور صنوان يتمم أحدهما الآخر.[٣١]

٢/٣-حزب البعث العربي الاشتراكي: عبّر حزب البعث عن رفضه لمبدأ أيزنهاور؛ فقد أصدر الحزب بيانًا في كانون الثاني ١٩٥٧ أعلن فيه أن مبدأ أيزنهاور يعتبر تدخلاً سافرًا في الشؤون الداخلية والخارجية للعرب، فهو يعطي الولايات المتحدة حق الدفاع عن الشرق الأوسط، مما لا يقبله العرب اللذين شعروا أن حماية الشرق الأوسط لا تلتفت إلا إلى مصالح الولايات المتحدة فقط، ونبّه البيان إلى أن مبدأ أيزنهاور أكد على وجود إسرائيل وتكفل بحمايتها، كما أنه سيزيد من حمى الحرب الباردة.[٣٢]

٣/٣-الحزب الشيوعي الأردني: بعد إعلان الرئيس الأمريكي أيزنهاور مشروعه تقدم عضوًا الحزب الشيوعي في مجلس النواب يعقوب زيادين، وفائق وراد مع بعض النواب الآخرين باقتراح يطلبون فيه ببيان موقف الحكومة من السياسة الأمريكية الجديدة.[٣٣] ورفض الحزب الشيوعي دخول ريتشارد مبعوث أيزنهاور إلى الأردن، كما لعب الحزب دورًا في المظاهرات الشعبية. وبعد تأكيد الملك على مكافحة الشيوعية من خلال الرسالة التي وجهها إلى النابلسي في شباط ١٩٥٧، استدل أعضاء الحزب أن الأردن سيقبل مشروع أيزنهاور.[٣٤] وأرسل الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية رسالة إلى السفير الأمريكي في عمان، أعلنا فيها عن رفضهما لمبدأ أيزنهاور لمخالفته ميثاق الأمم المتحدة، ولأنه يعتبر دعوة من دعوات العدوانية التي تهدد السلم العالمي.[٣٥]

وفي أواسط نيسان ١٩٥٧ أصدرت لجنة الحزب الشيوعي في القدس بيانًا طالب الشعب الأردني بكل فئاته أن يهبوا للنضال في سبيل إنقاذ الأردن من المؤامرة الاستعمارية الأمريكية، كما طالب البيان بإيجاد حكومة وطنية تقف في وجه مشروع أيزنهاور، وأن تعمل هذه الحكومة على قطع دابر مؤامرات الاستعمار الأمريكي.[٣٦] كما أصدر الحزب الشيوعي بيانًا آخر بين فيه خطورة مشروع أيزنهاور وأهدافه في حمل الأردن على التخلي عن السياسة العربية التحررية، وطالب الشيوعيون بوحدة الصف الوطني من أجل الصمود في وجه الاستعمار الأمريكي ومشروع أيزنهاور.[٣٧]

٤/٣-الإخوان المسلمين: حذّر الإخوان المسلمون الولايات المتحدة الأمريكية من عواقب السياسية الجديدة بعد انهيار النفوذ البريطاني والفرنسي، وأكدوا على عدم وجود فراغ في البلاد العربية، ورفضوا إيجاد أي نفوذ أجنبي جديد وبينوا حقيقة مشروع أيزنهاور وأهدافه.[٣٨] وهاجم الإخوان المسلمين السياسة الأمريكية المتآمرة مع الصهيونية، وطالبوا بطرد مبعوث أيزنهاور، ووزعوا منشورًا بعنوان "لن نرضى أن نكون عبيدًا للدولار"، و"مبدأ أيزنهاور فكرة استعمارية لدعم إسرائيل"، وجاء في البيان: "أن مشروع أيزنهاور معناه بعث جديد للاستعمار الغربي، ومعناه العمل على بقاء إسرائيل ودعمها ومدها بالحياة، وإبقاء البلاد العربية دويلات ممزقة، وربط العالم العربي والإسلامي بعجلة الغرب".[٣٩]

٥/٣-حزب التحرير: أكد حزب التحرير رفضه لمبدأ أيزنهاور في بيان أصدره في (١٥ شباط ١٩٥٧)، وأشار فيه إلى أنه لا توجد في الشرق الأوسط دول شيوعية، ولا حتى أحزاب شيوعية يستند إليها، بل تستطيع أي دولة من دول الشرق الأوسط معارضة مبدأ أيزنهاور والهجوم عليه لجذب الرأي العام الإسلامي إليها بتوجيهه ضد المشروع، وهكذا يمكن إحباط المشروع كما أحبط من قبل حلف بغداد ومشاريع الدفاع الغربية.[٤٠] كما أصدر الحزب بيانًا بعنوان "بيان في كشف الحماية والأحلاف العسكرية الاستعمارية التي يريد أن يفرضها أيزنهاور على العالم الإسلامي" حيث وصف الحزب المشروع الأمريكي بأنه عبارة عن مشروع دفاعي هدفه وضع الشرقين الأدنى والأوسط تحت حماية الولايات المتحدة، وإعلان الحماية الأمريكية على العالم الإسلامي، واعتبر الحزب أن مشروع أيزنهاور أخطر مشروع سياسي منذ الحرب العالمية الثانية.[٤١]

٦/٣- الجبهة الوطنية: وجه أعضاء الجبهة الوطنية وهم: عبد الرحمن شقير، ويحيى حمودة، وفائق وراد، ويعقوب زيادين، وعيسى مدانات، برقية إلى السفير الأمريكي في عمان، أعلنوا فيها استنكار الجبهة الوطنية في الأردن لمبدأ أيزنهاور؛ لمخالفته الصريحة لميثاق الأمم المتحدة، ومقررات مؤتمر باندونغ، وروح العصر، ورغبات الشعوب العربية في السلم والاستقلال الوطني والسيادة القومية، والتهديد باستخدام القوة الأمريكية للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، والتلويح بشراء استقلال الدول العربية بالدولارات، ودعم الحكومة الأمريكية لحلف بغداد العدواني، ومحاولتها فرض تسويات معينة لقضايا الشرق الأوسط، والتآمر على شعوب هذه المنطقة، وأكدوا أن هذه الأمور لم تزد الأردن وسائر الشعوب إلا نقمة على الاستعمار الأمريكي.[٤٢]

٤-موقف مجلس النواب

ناقش أعضاء مجلس النواب الأردني مبدأ أيزنهاور في ٢ كانون الثاني قبل أن يطرح على الكونغرس الأمريكي، واتفق اثنا عشر نائبا على تقديم مقترحات تدعو إلى رفض المبدأ؛ لأنه يسمح لأمريكا استخدام القوة لحماية مصالحها في الشرق الأوسط، إلا أن

النائب مصطفى خليفة رئيس الحزب العربي الدستوري اتهم الحكومة بالتسرع في موقفها من المبدأ، داعيًا إلى انتهاج سياسة مرسومة مدروسة لأمد بعيد، وفي نهاية المناقشات وافق المجلس على النقاط التالية:

- اعتبرت حكومة الولايات المتحدة ذلك المشروع جزءًا من خطة أكبر لاستعادة التأثير الغربي في الشرق الأوسط، وكان المشروع مصممًا لاستبداله بحلف بغداد.
- كان هدف الولايات المتحدة إيجاد انقسامات بين الحكومات العربية، والتودد للقادة العرب المعارضين للقومية على أمل عزل مصر عن شقيقاتها.
- إن انشغال الأردن بنقاشات لإلغاء معاهدته مع بريطانيا لم يخلق النية لديه لبيع نفسه إلى مزايد اكبر، على الرغم من أن موارده محدودة.[٤٣]

وجاء على لسان النائب حكمت المصري، أحد نواب الحزب الوطني الاشتراكي: "إننا نعيش سياسة الحياد الإيجابي بما تعنيه من مقاومة الاستعمار، والتخلص من نفوذه في جميع أشكاله، وإننا نقبل المساعدات الاقتصادية إذا كانت غير مشروطة، أو لا تمس سيادتنا، أو تحد من حريتنا".[٤٤]

٥-موقف الجيش

أعلن علي أبو نوار رئيس أركان الجيش أن بناء آلة عسكرية حديثة يقع ضمن مساعدات غربية، وهو يعتقد بأن خطة أيزنهاور طريق مختصر للحصول على المساعدة الاقتصادية والعسكرية من أمريكا، وخاصةً بعد أن أخذ الأردن يواجه صعوبات في جمع المعونة العربية من مصر وسوريا والسعودية.[٤٥] إلا أن أبا نوار وفي الاجتماع الذي عقد في ٩ نيسان ١٩٥٧ في قاعدة ضباط كتيبة المشاة الأولى وحضره جميع ضباطها وضباط كتيبة الدبابات الثالثة، أشار إلى أن مبدأ أيزنهاور عبارة عن الصلح مع إسرائيل بطريق غير مباشر، وأن هناك من الأغنياء ذوي المصالح الخاصة كسمير الرفاعي، وبهجت التلهوني لا يريدون تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفياتي.[٤٦]

٦-موقف الفعاليات الشعبية

وقف الشعب الأردني ضد مبدأ أيزنهاور والسياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة، فقد أعلنت لجنة التوجيه الوطني في الخليل تأييدها الكامل لسياسة الحكومة، وشجبت سياسة الولايات المتحدة. وسارعت اللجان الشعبية إلى عقد عدد من الاجتماعات، واتخذت بعض القرارات، ومنها توجيه بيان إلى المواطنين تبين فيه السياسة الأمريكية الجديدة والهادفة إلى استعباد العرب، وتعويض التصريح الثلاثي[٤٧] بتصريح أمريكي.[٤٨]. وأرسل المواطنون عدد من الرسائل إلى جريدة فلسطين، وهي موجهة أصلا إلى السفير الأمريكي يشجبون فيها مبدأ أيزنهاور.[٤٩]، ورد السفير الأمريكي على هذه الرسائل بان مرسليها لم يطلعوا على حقيقة مبدأ أيزنهاور.[٥٠] كما أرسل أهالي نابلس من معلمين وطلاب رسالة إلى رئيس الوزراء يستنكرون فيها السياسة الأمريكية الجديدة، مطالبين بإطلاق الحريات العامة، والاعتراف بالصين الشعبية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفياتي.[٥١]

٧-إقالة حكومة النابلسي والأزمة السياسية في الأردن

على أثر اتساع شقة الخلاف بين الحكومة والملك حسين، اتخذ الملك قراره بإقالة الحكومة في ١٠ نيسان ١٩٥٧.[٥٢] وتفاقمت الأزمة السياسية في الأردن وبلغت ذروتها عندما قامت مجموعة من الضباط الأحرار[٥٣] في الجيش العربي الأردني بمحاولة انقلابية في معسكرات الجيش في الزرقاء في ١٣ نيسان ١٩٥٧، إلا أن المحاولة فشلت، وتم إلقاء القبض على جميع قادة الوحدات الثائرين.[٥٤] وكلف الملك سعيد المفتي بتشكيل حكومة جديدة، إلا أن الأحزاب السياسية سحبت تأييدها للمفتي، فتم تكليف الدكتور حسين فخري الخالدي بتشكيل الحكومة في ١٥ نيسان ١٩٥٧، وقد اشترك سليمان النابلسي في الحكومة كوزير للخارجية، وأعلنت الحكومة الجديدة أنها تسير بسياستها الخارجية بمواكبة مصر وسوريا والسعودية، وأنها لن تقبل مبدأ أيزنهاور.[٥٥]

قامت الحكومة الجديدة باعتقال عدد من رجال الأحزاب، وعدد من الضباط الذين شاركوا في المحاولة الانقلابية، ثم شكلت الحكومة هيئة للتحقيق في محاولة الانقلاب مما دفع الأحزاب السياسية لمواجهة حكومة الخالدي التي أطلق عليها بعض الشيوعيين اسم "حكومة الجسر" واعتبرت أنها الحكومة التي سوف يتم بعدها قبول مبدأ أيزنهاور، واندلعت تظاهرات مختلفة وأتلفت صور الملك، وطالبت المظاهرات بإطلاق سراح "الضباط الوطنيين" وبرفض مبدأ أيزنهاور. وفي ٢٣ نيسان ١٩٥٧ كانت المواجهة قد وصلت إلى حدها الأعلى عندما تداعت الأحزاب السياسية المعارضة وهي الحزب الشيوعي، والوطني الاشتراكي، والقوميين العرب، إلى عقد مؤتمر جماهيري في نابلس حضره العديد من الشخصيات السياسية المستقلة. وقد اصدر المؤتمرون وثيقة قدموها إلى الحكومة تضمنت عدة مطالب كان من بينها رفض مشروع أيزنهاور، ومحاربة جميع المؤامرات الاستعمارية التي تهدف إلى الانحراف بالأردن عن طريق القومية العربية المتحررة، والتمسك بسياسة الحياد الايجابي، كما طالب المؤتمرون بطرد السفير الأمريكي لستر مالوري، والملحق العسكري جيمس سوين (Sweeny James).[٥٦]

وفي اليوم التالي للمؤتمر جاء إلى عمان وفد برئاسة حكمت المصري أحد الأعضاء القياديين في الحزب الوطني الاشتراكي، وقابل رئيس الوزراء، وابلغه مقررات المؤتمر. وأعلن المؤتمرون يوم ٢٤ نيسان ١٩٥٧ الإضراب العام والمظاهرات في معظم المدن الأردنية، وأغلقت المحلات التجارية أبوابها في عمان، وقام

المتظاهرون بقذف الحجارة وإطلاق الرصاص، وأغلقت الشوارع وأقيمت الحواجز، وكان المتظاهرون يرددون النداءات المعادية لأمريكا ولخطة أيزنهاور.[٥٧] ونتيجة الضغط الذي تعرض له النابلسي من حزبه قدم استقالته من حكومة الخالدي في ٢٣ نيسان ١٩٥٧، وفي اليوم التالي قدم الخالدي استقالة حكومته.

وفي ٢٤ نيسان كلف الملك حسين إبراهيم هاشم بتشكيل حكومة جديدة، وطلب إليها العمل على إعادة الأمن والنظام إلى البلاد، حيث شكل هذا الطلب المهمة الأولى للحكومة. واتخذت هذه الحكومة جملة من الإجراءات لإعادة الأمن والاستقرار، وأعلنت الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة، وفرض نظام منع الانتقال بين المدن، وتم حل الأحزاب السياسية وتعطيل الحياة النيابية، ووضعت قوات الأمن تحت سيطرة الجيش. وفي سبيل تنفيذ هذه الإجراءات عين حكام عسكريون للعمل بجانب رؤساء الوحدات الإدارية، وتم حل لجان الإرشاد الوطني ومجالس الطلبة، واعتقال المئات من المعارضين.[٥٨]

وفي أعقاب تشكيل حكومة إبراهيم هاشم أصبح الأردن في أمس الحاجة إلى المساعدات المالية لسد العجز الاقتصادي الناجم عن توقف المساعدات البريطانية وتخلف دول التضامن العربي عن الإيفاء بالتزاماتها المالية التي كانت قد تعهدت بها مقابل إنهاء الأردن لمعاهدته مع بريطانيا، الأمر الذي دفع بسمير الرفاعي وزير الخارجية إلى أن يتقدم في ٢٩ نيسان ١٩٥٧ بطلب إلى السفير الأمريكي للحصول على المساعدات المالية، كما أعلن أيضا استعداده لدعوة ريتشارد لزيارة الأردن، وبحث مشروع أيزنهاور. وقد أعلنت الحكومة الأمريكية عن موافقتها على ذلك، وقدمت للأردن منحة مقدارها عشرة ملايين دولار لتنمية اقتصاد البلاد، وصيانة الاستقرار السياسي فيها، حيث تم التوقيع على الاتفاقية بين الحكومتين في ٢٧ أيار ١٩٥٧.[٥٩]

وقد أصبحت هذه المنحة تقدم سنويا للأردن، وتبعتها قروض ومعونات أخرى لتصبح الحكومة الأمريكية الممول الرئيسي للأردن بعد إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية،[٦٠] حيث قدمت الحكومة الأمريكية منحة بعشرة ملايين دولار في ٢٧ حزيران ١٩٥٧،[٦١] وأخرى بالقيمة ذاتها في نهاية تشرين الثاني ١٩٥٧.[٦٢] وكان الهدف من كل هذه المساعدات تمكين الحكومة الأردنية من أن تخلق قدرًا من الاستقرار السياسي والاقتصادي حسب مفهوم السياسة الأمريكية، وعلى أساس معادلة كسب الأردن قبل أن يكسبه الاتحاد السوفياتي من خلال التحالف مع مصر وسوريا. ويشير السفير البريطاني في الأردن آنذاك تشارلز جونستون (ch. jhonston) إلى الظروف المالية القاسية التي كان الأردن يعاني منها بقوله: "إن الحرب الباردة قد خلصت الأردن من إشرافه على الإفلاس، فقد جاء الممول الأمريكي من لا شيء ليحل محل البريطاني الذي ودع الأردن الآن. [٦٣]

وكان من نتائج الأزمة السياسية التي شهدتها الساحة الأردنية أن تأزمت العلاقات الأردنية السورية، وتبادلت الدولتان الاتهامات في التخطيط للتدخل في شؤون الأخرى؛ إذ وجهت الحكومة السورية تهديدًا إلى الأردن بالتدخل عسكريًا إذا ما وافقت حكومته على مبدأ أيزنهاور.[٦٤] كما اتهمت سوريا الأردن بالتدخل عسكريًا ضدها، وقد تزامن هذا الاتهام مع وصول المساعدات العسكرية الأمريكية إلى الأردن.[٦٥] كما أخذت إذاعة القاهرة تهاجم الحكومات العربية التي وافقت على مبدأ أيزنهاور، وبالذات الأردن والعراق، فقامت الحكومة الأردنية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر في التاسع من حزيران ١٩٥٧، واتهمت مصر هذه الحكومات بأنها أداة بيد الاستعمار الأمريكي الذي يشن حربًا سافرة ضد العرب، وفي المقابل اتهمت الحكومة الأردنية مصر بأنها وراء المؤامرات التي تهدف إلى الإطاحة بالنظام الملكي في الأردن.[٦٦]

وفي ٢٣ نيسان ١٩٥٧ قال وزير الخارجية الأمريكي دالاس: لدينا قناعة كبيرة أن الملك حسين يدافع عن استقلال بلاده وبقائها، وقد واجه الملك صعوبات كثيرة من أجل عدم وقوع بلاده تحت سيطرة أقطار أخرى، وإننا مستعدون لتقديم الدعم له. كما تمت مناقشة الأوضاع في الأردن في المؤتمر الذي عقد في برمودا (Bermuda) بين رئيس وزراء بريطانيا والرئيس ايزنهاور في ٢٤/ نيسان ١٩٥٧.[٦٧] أما الرئيس الأمريكي أيزنهاور، فقد اعتبر في تصريح له في ٢٥ نيسان ١٩٥٧ استقلال الأردن وسلامة أراضيه أمرًا حيويًا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وحذر الدول المجاورة من التدخل في الشؤون الداخلية للأردن، وتطبيقا لمبدأ أيزنهاور أمر الرئيس الأمريكي في اليوم نفسه الأسطول السادس بالتوجه إلى شرقي البحر المتوسط.[٦٨] ورست على مقربة من بيروت مراكب تحمل قوة مؤلفة من (١٨٠٠) رجل من رجال البحرية الأمريكية، بينما قامت قوات أخرى بتمارين دفاع جوي في عرض البحر.[٦٩]

وأعلنت صحيفة "نيويورك هيرالد تريبيون" الوثيقة الصلة بوزارة الخارجية الأمريكية، أن صدور الأوامر إلى الأسطول السادس بالتحرك هو مخاطبة منا إلى كل إنسان بلغة يفهمها الجميع، أن ارفعوا أيديكم عن الأردن.[٧٠] وقالت صحيفة "الديلي تلغراف" البريطانية المحافظة، إن هذا العمل يثبت للعالم أن أمريكا على استعداد لان تتصرف وحدها بعيدا عن الأمم المتحدة بالشرق الأوسط، تماما كما كانت تفعل في أوروبا وأمريكا الجنوبية، وفي أية منطقة أخرى تعتقد أنها حيوية لأمنها، وهذا يثبت باختصار أن الشرق الأوسط منطقة حيوية بالنسبة إلى أمريكا.[٧١]

ولم تحاول الولايات المتحدة الضغط على الحكومة الأردنية للقبول بمبدأ ايزنهاور بشكل مباشر، وإنما حاولت إيجاد طرق أخرى تؤدي الغرض نفسه، وهذا ما أوضحته الخارجية الأمريكية عندما صرحت مارجريت هجنس (Marguerite Higgins) أن الولايات المتحدة لن تربك الملك حسين بطلبها استقبال بعثة ريتشاردز كثمن للحصول على مساعدة مالية، وإذا طلب الملك حسين المساعدة فانه يستطيع الحصول عليها بعدة طرق، ونحن الآن نعد لتزويد الأردن بمساعدات عن طريق السعودية.[٧٢] وقام

الملك حسين بزيارة للسعودية وأجرى مباحثات مع الملك سعود الذي عاد من واشنطن، وفي نهاية المباحثات أصدر الملكان بلاغًا مشتركًا في ٢٩ نيسان ١٩٥٧، أكدا فيه على الصداقة والتعاون، وفي اليوم التالي أعلن الملك حسين رسميًا قبوا المساعدة المالية الأمريكية والبالغة[١٠] ملايين دولار.[٧٣] ويصف جيمس موريس في كتابه (الملوك الهاشميون) تلك الفترة بقوله: ".. وهكذا مضت الشهور وسار الأردن في طريقه، فالمعارضة مكبوتة ومضطهدة ولا تستطيع أن تفعل شيئًا، والحكم قوي وعنيف، وعندما خطا الأمريكان ليحلوا محل البريطانيين فتحوا صناديقهم، وبدأ نفوذهم يظهر في عمان، ووصلت الأسلحة الأمريكية إلى الجيش العربي، وانهالت المنح والقروض".[٧٤]

خَاتِمَةٌ

جعلت أزمة نيسان الأردن بؤرة للتنافس بين الدول العظمى في إطار الحرب الباردة، فبينما أعلنت الولايات المتحدة وقوفها إلى جانب الملك والحكومة، أعلن الاتحاد السوفييتي عن وقوفه إلى جانب القوى الوطنية المعارضة لمبدأ ايزنهاور. وفي (٣٠ نيسان) صدر تصريح لوزارة الخارجية الروسية جاء فيه: إن الوضع الأردني يهم الاتحاد السوفييتي ليس نتيجة للتغيرات الداخلية، بل لأن الأحداث في الأردن ظهرت نتيجة تدخل أجنبي شامل. بالأمس كانت مصر واليوم الأردن وغدًا سوف تصبح أي دولة عربية أخرى هدفًا للمؤامرة الإمبريالية، ومما يفهم تلقائيًا أن المسؤولية عن النتائج المتوقعة بهذا التصعيد الخطير للأوضاع تقع على عاتق القوى الغربية وبالأخص الولايات المتحدة.[٧٥]

وهكذا، انتقل الأردن من جديد إلى المعسكر الغربي، وقد احتوت الأزمة السياسية الأردنية على كل مقومات الحرب الباردة التي بدأت تحتدم في المشرق العربي. وأصبح الأردن ينتهج نفس السياسة العراقية والسعودية واللبنانية، ومنذ ذلك الوقت بدأت العلاقات السعودية المصرية في التدهور تدريجيا، وحدث العكس مع العراق والأردن النظامين الملكيين اللذين أصبحا في نظر الرياض حليفين بدل منافسين. وتحولت السعودية إلى قطب رئيس لموازنة السياسة المصرية المعادية للغرب في المنطقة، وظهرت ملامح انقسام بين الدول العربية بقيادة مصر، والدول العربية المعارضة لها بقيادة السعودية والعراق.

الهَوامِشُ

(١) مصطفى، أحمد عبد الرحيم، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٤٤، ابريل ١٩٧٥، ص١٤٤.

(٢) البشتاوي، عماد رفعت، **العلاقات الأردنية الأمريكية ١٩٤٦-١٩٦٧**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك،١٩٩٥، ص٩٥.

(٣) مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، ص١٤٥.

(٤) **ايزنهاور**، داويت، **مذكرات ايزنهاور**، ترجمة، هيوبرت يونغمان، ١٩٦٢، ص٧٨.

(٥) **باونت**، ريتشارد، **حروب التدخل الأمريكي في العالم**، ترجمة منعم النعمان، ١٩٧٤، ص١١٥-١١٧.

(٦) **العظم**، خالد، **مذكرات العظم**، الدار المتحدة للنشر، بيروت،١٩٧٣، ص٤٩-٤٩١.

(٧) **سعودي**، هالة أبو بكر، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٦، ص ٦٣.

(٨) البشتاوي، **العلاقات الأردنية الأمريكية**، ص٩٨.

(٩) **محافظة**، علي، **العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧**، دار النهار للنشر، بيروت، ط١،١٩٧٣، ص٢٧١. الغويين، فيصل، **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية المصرية (١٩٤٥-١٩٧٠)**، منشورات وزارة الثقافة، عمان، مطبعة الأرز، ط١، ٢٠١٢، ص٢٠٧-٢٠٨.

(١٠) **جريدة الدفاع**، ١٩٥٧/١/٨، ايزنهاور، **مذكرات ايزنهاور**، ص٩٢.

(١١) القضاة، أحمد، **الأزمة السياسية في الأردن ١٩٥٧-١٩٥٨**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،١٩٩٩، ص٦٨.

(١٢) المرجع السابق، ص٦٨-٦٩.

(١٣) جونستون، تشارلز، **الأردن على الحافة**، ترجمة فهمي شما، وزارة الثقافة، ط١، ١٩٩٦، ص٦٩.

Gubser, peter, Jordan cross roads of Middle Eastern events, profiles nations of contemporary middle, west view press, P.94

(١٤) الحسين بن طلال، **مجموعة وثائق رسمية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧**، عمان، ١٩٥٧، ص١٧٧-١٨٠.

(15) The Middle East journal, Washington, vol11, no2, spring 1957, p182.

(16) Satloff, Robert, from abuullah to Hussein: Jordan in transition, new studies in middle Easten history, Oxford university press, P.1962-163

(١٧) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك، أحاديث ملكية**، ترجمة غازي غزيل، مؤسسة مصري، ١٩٧٨، ص٩٢.

(١٨) **جريدة الدفاع**، ١٩٥٧/١/١٣، ص١، ٢.

(١٩) النقطة الرابعة (point four)، هي البند الرابع من خطاب الرئيس الأمريكي هاري ترومان التي تختص بالبلدان المتأخرة اقتصاديًا، وتدخل في نطاقها منطقتي الشرق الأدنى والأوسط، وبالتالي البلدان العربية جميعها، وتنص على إيجاد برنامج جديد للاستفادة من التقدم العلمي والازدهار الاقتصادي اعانه على نمو المناطق المتأخرة اقتصاديًا، يموت، سهيل، النقطة الرابعة، عرض وتحليل، مطبعة الاتحاد، بيروت، د.ت، ص٥-١١.

(٢٠) القضاة، **الأزمة السياسية في الأردن**، ص٨١.

(٢١) **جريدة الجهاد**، ٢٧ شباط ١٩٥٧، ص١.

(٢٢) الشلبي، سهلية سليمان، **العلاقات الأردنية (١٩٥١-١٩٦٧)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص١٧٦.

(٢٣) محافظة، **العلاقات الأردنية البريطانية**، ص٢٧٣.

(٢٤) نعمان أبو سالم، **الأردن ومؤامرات الاستعمار**، الدار المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٥٨، ص٤٧.

(٢٥) محافظة، **العلاقات الأردنية البريطانية**، ص٢٧٣-٢٧٤.

(٢٦) الشلبي، **العلاقات الأردنية البريطانية**، ص١٧٨.

(٢٧) كامل، ميشيل، **المؤامرة الأمريكية في الأردن**. (د.ت)، ص٢١-٢٢.

(٢٨) **مجلة الميثاق**، العدد (١٤) آذار١٩٥٧، ص١.

(٢٩) بلال، خالدة، **دور العراق والأردن في السياسة العربية ١٩٤٦-١٩٥٨**، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص٣٧٨.

(٣٠) **جريدة البعث**، العدد (٥٠)، ١٣ نيسان ١٩٥٧، ص١.

(٣١) **مجلة الميثاق**، العدد (٤)، آذار١٩٥٧، ص٢.

(٣٢) **قضية فلسطين، نصوص من تراث البعث ١٩٤٤-١٩٤٦**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١، ص١٩٣-١٩٤.

(٣٣) **محاضر مجلس النواب الأردني**، ١٩٥٧، ص١.

(٣٤) التنداوي، سمير، **إلى أين يتجه الأردن**، الدار المصرية، القاهرة، (د.ت)، ص٣٢.

(٣٥) المصري، محمد، **الأردن ١٩٥٣-١٩٥٧، دراسة سياسية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥، ص٢٣١.

(٣٦) التنداوي، **إلى أين يتجه الأردن**، ص ٣٢.

(٣٧) المرجع السابق، ص٣٣.

(٣٨) **مجلة الكفاح الإسلامي**، العدد (٥) كانون الثاني ١٩٥٧، ص٥.

(٣٩) **مجلة الكفاح الإسلامي**، العدد (١٧)، ١٢نيسان ١٩٥٧، ص٢.

(٤٠) المصري، **الأردن ١٩٥٣-١٩٥٧**، ص٣٠، القضاة، **الأزمة السياسية**، ص٧٠.

(٤١) منشورات حزب التحرير، **ملف النشرات السياسية ١٩٣٥-١٩٦٩**، (د.ت)، ص٩٤

(٤٢) القضاة، **الأزمة السياسية**، ص٦٩.

(٤٣) **محاضر مجلس النواب الأردني**، ١٩٥٧، ص١.

(٤٤) **محاضر مجلس النواب ١٩٥٧ الأردني**، ص٢.

(٤٥) القضاة، **الأزمة السياسية**، ص٧١.

(٤٦) المرجع السابق، ص٧١.

(٤٧) **التصريح الثلاثي**: بيان أصدرته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في ٢٥ آذار ١٩٥٠، عقب مؤتمر عقده وزراء خارجيتها في لندن للبحث في موضوع السلام والاستقرار بين الدول العربية وإسرائيل بمناسبة مرور سنة على توقيع الهدنة في رودس، وأكدت هذه الدول معارضتها سباق التسلح، ورغبتها في المعاونة على إعادة السلام انظر: موسى، سليمان، الماضي، منيب، **تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٨٥**، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٨٨، ص٦٠٧.

(٤٨) **جريدة فلسطين**، ١٩٥٧/١/٤.

(٤٩) **جريدة فلسطين**، ١٩٥٧/١/٥.

(٥٠) **جريدة فلسطين**، ١٩٥٧/١/٢٠.

(٥١) **جريدة فلسطين**، ١/١٩ /١٩٥٧.

(٥٢) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك**، ص١١٤-١١٥.

(٥٣) **الضباط الأحرار**: أطلقت مجموعة من الضباط على نفسها اسم (الضباط الأحرار) وكان هدفهم التخلص من (غلوب) باشا والضباط الانجليز، وبعد تعريب الجيش وعزل (غلوب) عن قيادة الجيش تسلم (الضباط الأحرار) المراكز القيادية، ورفّع علي أبو نوار إلى رتبة لواء، وأخذ هذا التنظيم بالتدخل في السياسة وخاصةً بعد إقالة حكومة سليمان النابلسي، ورفض القيام بإخماد أية مظاهرات تقوم في البلاد. راجع: موسى، سليمان، **أعلام من الأردن**، توفيق أبو الهدى، سعيد المفتي، **دراسة في السياسة الأردنية**، المؤسسة الصحيفة الأردنية، عمان، ١٩٩٣، ص٢٣٠.

(٥٤) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك**، ص١٣٧-١٤٥.

(٥٥) الغويين، **سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية الأردنية ١٩٠٨-١٩٧٦**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية،٢٠٠٣، ص١٧٠-١٧١.

(56) Abidi, Aqil, Jordan Apolitical Study 1948-1957.Asia publishing House. Pombay, 965,P.143.

(57) Aruri, Nasser, Jordan, A study in political Development, 1921-1965, Martinus Nijhoff, The Hug. 1972, P.144.

(٥٨) الغويين، **سليمان النابلسي**، ص١٧٣-١٧٤.

(٥٩) المرجع السابق، ص١٧٣-١٧٤.

(60) Survey of international Affairs for 1956 -1958, P.173

(٦١) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية المعاصرة ١٩١٧-١٩٧٠**، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص٢٧٠.

(62) Aruri, Op. cit., P.145.

(٦٣) محمود، ممدوح، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٢٨.

(٦٤) المرجع السابق، ص٢٢٩.

(٦٥) سيل، باتريك، **الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨**، ترجمة: سمير عبده ومحمود فلاحة، دار طلاس، ١٩٨٣، ص٣٩٤.

(٦٦) الغويين، فيصل، **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية المصرية**، ص٢١٥.

(٦٧) البشتاوي، **العلاقات الأردنية الأمريكية**، ص١٠٦.

(٦٨) بونيدس، ميشيل، **فرق تخسر: ثورة العرب ١٩٥٥-١٩٥٨**، ترجمة خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١، ص٢٦٣-٢٦٤، ماير، جايل، **الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢، ١٩٥٢-١٩٥٨**، ترجمة، عبد الرؤف أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١، ص٣٠٨.

(٦٩) البشتاوي، **العلاقات الأردنية الأمريكية**، ص ١٠٦.

(٧٠) أبو سالم، **الأردن ومؤامرات الاستعمار**، ص٦٢.

(٧١) المرجع السابق، ص٦٣.

(٧٢) البشتاوي، **العلاقات الأردنية الأمريكية**، ص١٠٨.

(٧٣) المرجع السابق، ص١٠٨.

(٧٤) موريس، **الملوك الهاشميون**، المكتب العالمي للتأليف والترجمة، بيروت، د.ت، ص٢٤٦.

(٧٥) المرجع السابق، ص٢٥٦.